

هل يخلف صويلو
زعيمه أردوغان؟

عززت المعركة ضد حركة غولن، التي أعلنتها الحكومة التركية رسمياً في مايو 2016 - إلى جانب القتال ضد حزب العمال الكردستاني والجماعات الكردية المسلحة الأخرى في تركيا وسوريا - دور صويلو المتشدد.

وفي التعديل الوزاري بعد الانقلاب الفاشل في 15 يوليو 2016، بقيادته حركة غولن، تم تعيين صويلو وزيراً للدخلة، وهو منصب لا يزال يشغله حتى الآن.

أشرف صويلو على عمليات التطهير الضخمة بعد الانقلاب الفاشل. وخلال تلك الفترة، ذهب صويلو إلى حد اتهام الولايات المتحدة بالوقوف وراء الانقلاب العسكري الفاشل ووصف حركة غولن بأنها طاعون يجب القضاء عليه.

كما كان صويلو أحد السياسيين الرئيسيين في حزب العدالة والتنمية الذين يهددون "بإرسال" آلاف اللاجئين الذين يعيشون حالياً في تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ينظر إلى صويلو على أنه أحد المتشددين داخل حزب العدالة والتنمية وهو أحد المرشحين البارزين لخلافة أردوغان

وفي هذا السياق السياسي، طُور صويلو دوراً محددًا لسياسي "القبضة الحديدية"، والذي يمثل أقبسى وجه الحكومة عند محاربة حزب العمال الكردستاني وحركة غولن.

وقد أنت هذه المعارك إلى مقتل الآلاف وتشريد داخلي في مقاطعات جنوب شرق تركيا، إلى جانب ازدياد معدلات الاعتقالات مما أدى إلى تكرار اتهام تركيا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وكنيجة لذلك تدهورت الديمقراطية التركية الهشة بالفعل.

لكن سياسة صويلو المتشددة عززت صورته السياسية على المستوى الوطني، إلى درجة أن التكهّنات الإعلامية زادت من فرصه لخلافة أردوغان في السلطة.

وقال خليل كارافيلي، كاتب ومحلل في موقع "تركي أناليسيس"، إن صويلو يروق لكل من أنصار حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، ويضيف كارافيلي أن صويلو يبدو أنه أكثر شعبية من البيرق بين دوائر حزب العدالة والتنمية. وعلى الرغم من أن البيرق يظهر على أنه "وريث" أردوغان الطبيعي، إلا أن شعبية صويلو المتزايدة تظهر أن ديناميات سياسية أخرى تلعب دوراً.

وبالنظر إلى التحالفات السياسية الحالية في تركيا، يبدو أن صويلو هو الضامن لدعم جهاز الدولة للحكومة الحالية، وفي النهاية، الضامن للاستقرار السياسي لحكومة أردوغان. ومن المحتمل أن يكون جهازه مدعوماً بشكل غير رسمي من قبل جهاز الدولة التركية، بما في ذلك الشرطة والجيش وأجهزة المخابرات. وقال كارافيلي "يجسد صويلو الدولة العميقة، وهو المفضل لدى الحكومة".

يبدو أن ملف صويلو يلبى متطلبات القادة السياسيين القوميين الأتراك. فهو قومي قوي، ولديه جذور عائلية في منطقة البحر الأسود، وهو معاد للأكراد ومعاد مسار التسوية التركية.

وخلال تلك الفترة، كان حزب العدالة والتنمية يقاتل الحليف السياسي السابق، حركة غولن، وهي مجموعة دينية دعمت توطيد حزب العدالة والتنمية للسلطة خلال العقد السابق لكنها كانت في وقت لاحق على خلاف مع الحزب.

وقد أجبر هذا التغيير السياسي أردوغان على إيجاد حلفاء سياسيين جدد، وأصبح حزب الحركة القومية المتطرف منفذاً الجدي، وهو تغيير تقريباً مع انهيار وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني

في عام 2015 واتباع حزب العدالة والتنمية لخطاب سياسي أكثر قومية.

وقد ساعد ذلك في جذب دعم دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية، ومن المرجح أن يكون تعيين صويلو الوزاري مرتبطاً بهذا التحالف السياسي.

كزافييه بالاسيوس
كاتب في أحوال تركية

أنقرة - ظهر وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في السنوات الأخيرة كواحد من أقوى الشخصيات السياسية في تركيا.

يعد صويلو، صاحب الجذور العائلية التي تنتمي إلى منطقة البحر الأسود، أحد المتشددين البارزين داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان، وينظر إليه باعتباره أحد المرشحين البارزين، حيث من المحتمل أن يخلف الرئيس أردوغان.

وهذا يجعله منافساً سياسياً لبيرات البيرق، صهر أردوغان، ووزير المالية والخزينة التركي، وزعيم مجموعة السلطة غير الرسمية داخل حزب العدالة والتنمية المعروفة باسم البليكان.

حافظ صويلو على عدم لفت الأنظار إليه على المستوى الدولي، وقامت القليل من وسائل الإعلام الغربية بتحليل شخصية صويلو أحد الوزراء الأكثر نفوذاً داخل حكومة أردوغان.

وفي عام 1995، أصبح صويلو، البالغ من العمر 25 عاماً فقط في ذلك الوقت، أصغر رئيس مقاطعة في التاريخ التركي، وكان يمثل حزب المسار الصحيح.

تميز حزب المسار الصحيح، الذي قادته تانسو تشيلر والتي أصبحت أول رئيسة وزراء تركية في عام 1993، بخطابه القومي والديني المتطرف، الذي دعم الاستخدام المفرط للقوة العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني المحظور.

وتشير التقديرات إلى أنه خلال تلك الفترة، تم استخدام حوالي 20 في المئة من الميزانية الوطنية التركية لمحاربة حزب العمال الكردستاني، وشارك 300 ألف من أفراد الأمن في هذا الصراع.

كما يزعم المتابعون أن تشيلر كانت مرتبطة بما يسمى "الدولة العميقة" التركية، وهي جهاز دولة غير رسمي يضم سياسيين، وعلماء سريين، وتجار مخدرات، وقوات الأمن، وجماعات مسلحة تركية متطرفة تسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية من خلال قتال الدولة ضد الأكراد والمنظمات المسلحة السارية. كان هذا الجهاز غير الرسمي نشطاً بشكل خاص خلال التسعينات، ونشأ صويلو سياسياً في هذا السياق.

ويعد قضائه بعض الوقت في المجال السياسي، قفز صويلو إلى عربة أردوغان السياسية والأنضم إلى حزب العدالة والتنمية في عام 2012.

وقبل انضمامه إلى حزب العدالة والتنمية، سخر صويلو علناً من أردوغان بعد أن سقط من حصان، متهماً إياه بعدم القدرة على ركوب الخيل أو حكم تركيا.

ولكن على أي حال، لم تكن هذه الانتقادات مشكلة بالنسبة إلى صويلو، لأنه بعد انضمامه إلى حزب العدالة والتنمية، تعهد بالولاء لأردوغان.

وبعد انتخابه في البرلمان التركي في عام 2015، تم تعيين صويلو وزيراً للعمل والضمان الاجتماعي في حكومة رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو.

جاء صعود صويلو السريع في صفوف حزب العدالة والتنمية بينما كان أردوغان وحزب العدالة والتنمية يغيران مسار السياسة التركية.

وخلال تلك الفترة، كان حزب العدالة والتنمية يقاتل الحليف السياسي السابق، حركة غولن، وهي مجموعة دينية دعمت توطيد حزب العدالة والتنمية للسلطة خلال العقد السابق لكنها كانت في وقت لاحق على خلاف مع الحزب.

وقد أجبر هذا التغيير السياسي أردوغان على إيجاد حلفاء سياسيين جدد، وأصبح حزب الحركة القومية المتطرف منفذاً الجدي، وهو تغيير تقريباً مع انهيار وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني

في عام 2015 واتباع حزب العدالة والتنمية لخطاب سياسي أكثر قومية.

وقد ساعد ذلك في جذب دعم دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية، ومن المرجح أن يكون تعيين صويلو الوزاري مرتبطاً بهذا التحالف السياسي.

«حكومة الرئيس 2».. قيس سعيد ينتصر على الأحزاب

أحزاب هشة وبرلمان معطل يعبدان الطريق أمام عودة النظام الرئاسي



المشيشي رهان الرئاسة للقطع مع انتمازية الأحزاب

المبكرة وموعدها. مع ملاحظة أن الرئيس التونسي، وهو الأستاذ الجامعي، قد استفاد من ثغرات كثيرة في دستور 2014 الذي كانت وراءه حركة النهضة بدرجة أولى، وهو ما يعطي مبرراً إضافياً لعداء تعديله وتطويره.

مشكلة نظام سياسي

لكن الأهم أن الرئيس قد يبادر إلى استفتاء شعبي لتغيير النظام السياسي والخروج به من نظام برلماني مشوه إلى نظام رئاسي مباشر يمكن الرئيس من دور أكبر في تنفيذ أفكاره حول الملأ الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التعديل قد يطال القانون الانتخابي لينقله من الانتخاب على القوائم إلى الانتخاب على الأفراد، وهو ما يجعل الانتخابات أقرب إلى أصوات الناس في المناطق أكثر من تأثير الحماية الأيديولوجية والسياسية، وهذا سيكون له تأثير أكبر في الانتخابات المحلية.

لقد أثبت خيار سعيد بالرهان على شخصية مستقلة من خارج اختيارات الكتل البرلمانية هشاشة وضع الأحزاب وانتهازيتها، وارتباط أفكارها بوضع الخصوم أكثر منها الدفاع عن قيم أو برامج.

ومن رفع الأصوات والمزايدة بالديمقراطية وجدنا أن كثيرين خيروا وفي لحظة واحدة أن يضحوا بالمساعات الديمقراطية وحكم المؤسسات و"الشرعية الشعبية"، وأن يلتحقوا بصف الرئيس الذي يريد أن يمسك الحكم بقوة، وأن يجسداً لذلك مبررات فكرية وسياسية ويوغلوا في المدح.

أحمد صواب
الرئيس وسع
صلاحياته، وفي هذا
خطر على الدستور

كان على هؤلاء السياسيين أن يبقوا في المنتصف، من ناحية الدفاع عن الديمقراطية كمنصب حصل عليه أغلبهم دون جهد، والتمسك بالمؤسسات وقطع الطريق على حكم الفرد مهما كان عادلاً لأن ذلك سيساعد البلاد إلى المربع الأول، وهو ما أشار إليه القاضي أحمد صواب بقوله في تصريح موقع الشارع المغربي إن "قيس سعيد وسع صلاحياته ليتمثل محكمة دستورية ورئيس حكومة ورئيس جمهورية، وفي هذا خطر على روح دستورنا وهناك خطر على الحريات".

حكومة تقودها حركة النهضة، أو تتحكم فيها بشكل أو بآخر. وثانيها، اكتشاف هذه الأحزاب أن أعباء الحكم كبيرة ومرهقة، وأن البقاء على الربوة أسلم خاصة إذا نجحت في أن تظهر في صف "حكومة الرئيس 2" وتستفيد من عائداتها السياسية، وهو ما جعل حركة مثل حركة الشعب تكون أول من يصدر بياناً داعماً للحكومة الجديدة ولخيار قيس سعيد في اختيار رئيس حكومة بمرتبة وزير أول يكون دوره تنفيذ أفكار الرئيس وأوامره.

وقال خالد الكريشي القيادي في حركة الشعب إن "اختيار قيس سعيد للمشيشي لتشكيل الحكومة هو قرار صائب وفي طريقه الصحيح، ونحن نرحب به"، وأن "المشيشي هو الرجل المناسب في المكان المناسب".

خالد الكريشي
اختيار قيس سعيد
للمشيشي قرار صائب
وفي الطريق الصحيح

وينظر أن تتوسع دائرة "داعمي الرئيس" من الأحزاب المشكلة للتحالف الثوري، الذي قاد حكومة الفخاف وفشل في الاستمرار بسبب الصراعات الحزبية، على أمل أن يستمر الرئيس في الاستفادة من دعمها السياسي، فضلاً عن اعتماد وزراء وكتاب دولة (وزراء شؤون) وكادر إداري مركزي ومحلي منها، ولا يبدو أن رئيس الحكومة المكلف بقرار بالجوء إلى الأحزاب أو الائتلاف على رصيدها وكواردها في تشكيل حكومة تكنوقراط مصغرة وبرنامج واضح لإقناع الاقتصاد ومنع اتساع الأزمة الاجتماعية.

لكن السبب الرئيسي لمغامرة الأحزاب بدعم حكومة تقوم على استثنائها هو منع وصول التوتر مع الرئيس إلى قرار حل البرلمان والإعلان عن انتخابات مبكرة، وخسارة الكثير من النواب (أكثر من مئة) لمواقع برلمانية كانوا حصلوا عليها بنظام أكبر البقاي، وقد لا تتوفر لهم فرصة وهي فرصة لها أن تخفف من الأعباء والانتقادات الموجهة لها من أنصارها قبل خصومها كونها عجزت عن الحكم طيلة عشر سنوات مع أن وزنها البرلماني والسياسي يسمح لها بذلك، وهي تتهرب من الحكم وتعمل على أن تدفع بشخصيات "مستقلة" تتحكم من ورائها. وهذا منطقي بعد أن أبدى أغلب خصومها دعمهم لفكرة حكومة يمسك الرئيس بمقودها بهدف تحقيق عدة نقاط، أولاً قطع الطريق أمام أي

الجدل بشأن تكليف هشام المشيشي بتشكيل حكومة جديدة في تونس، لم يكن فقط بسبب استئثار الرئيس قيس سعيد بتكليفه بدل توسيع الاستشارة مع الأحزاب وممثلي الكتل البرلمانية، وإنما لما يقف وراء ذلك من قناعات وما سيفضي إليه من نتائج على مستقبل الأحزاب والبرلمان والنظام السياسي ككل، في وقت تتحرك فيه الأحزاب بأسلوب ردة الفعل لتسجيل النقاط على الخصوم دون قراءة حساب النتائج.

وأن الطريق معبد الآن أمام حكومة من التكنوقراط للبدء بالإصلاحات الاقتصادية العاجلة التي ينتظرها الناس كما تشترطها الصناديق المالية الدولية والجهات المانحة.

وأعلن سعيد، السبت، تكليف وزير الداخلية بحكومة تصريف الأعمال، هشام المشيشي، بتشكيل حكومة، خلال مدة لا تتجاوز الشهر، وفق البند 89 من الدستور، انطلاقاً من الأحد.

ويسود اعتقاد واسع أن الأحزاب ستقبل بالأمر الواقع، وأن حكومة التكنوقراط ستكون بمثابة حل يحفظ ماء الوجه بالنسبة إلى الجميع بمن في ذلك حركة النهضة التي تبدو مترددة في التسليم للرئيس سعيد بقيادة السلطة التنفيذية بوجهها، أي مؤسسة الرئاسة ورئاسة الحكومة، بعد أن سعت خلال عشر سنوات لأن تكون الحكومة تحت إمرة البرلمان وحسابات الأحزاب وشروطها ومنطق الترضية في توزيع الحقائق.

والنهضة اكتفت على لسان بعض قياديينها، أو من خلال تصريحات موجهة، بتمني النجاح لحكومة المشيشي، والدعوة إلى حكومة "وحدة وطنية سياسية" وليس حكومة كفاءات، راجية من رئيس الحكومة المكلف أن يوسع دائرة المشاورات لتشمل مختلف الكتل البرلمانية.

ليس هناك مؤشر على أن النهضة يمكن أن تضع العصا في عجلة حكومة المشيشي وإغضاب قيس سعيد وتوسيع الهوية بينها وبينه، وهي التي تسعى لتبريد الخلاف معه ومنع تحوله إلى مواجهة مباشرة قانونية وسياسية وأمنية.

ولا يستبعد أن تلتحق حركة النهضة بفريق الداعمين للحكومة الجديدة، وهي فرصة لها أن تخفف من الأعباء والانتقادات الموجهة لها من أنصارها قبل خصومها كونها عجزت عن الحكم طيلة عشر سنوات مع أن وزنها البرلماني والسياسي يسمح لها بذلك، وهي تتهرب من الحكم وتعمل على أن تدفع بشخصيات "مستقلة" تتحكم من ورائها. وهذا منطقي بعد أن أبدى أغلب خصومها دعمهم لفكرة حكومة يمسك الرئيس بمقودها بهدف تحقيق عدة نقاط، أولاً قطع الطريق أمام أي

الجدل بشأن تكليف هشام المشيشي بتشكيل حكومة جديدة في تونس، لم يكن فقط بسبب استئثار الرئيس قيس سعيد بتكليفه بدل توسيع الاستشارة مع الأحزاب وممثلي الكتل البرلمانية، وإنما لما يقف وراء ذلك من قناعات وما سيفضي إليه من نتائج على مستقبل الأحزاب والبرلمان والنظام السياسي ككل، في وقت تتحرك فيه الأحزاب بأسلوب ردة الفعل لتسجيل النقاط على الخصوم دون قراءة حساب النتائج.

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تونس - بعيداً عن موجة المدح والهولة لدعم خيار الرئيس قيس سعيد تكليف تكنوقراط بتشكيل الحكومة، فإن عملية الاختيار كشفت عن رغبة الرئيس التونسي في عدم بناء أي تحالف مستقبلي مع الأحزاب في "حكومة الرئيس 2" بعد أن فشل الرهان على "الطيب الثوري" في بناء "حكومة الرئيس 1" على قاعدة مقاومة الفساد، ليكتشف في الأخير أن رئيس هذه الحكومة تثار حوله شكوك الفساد واتهامات تضارب المصالح، وهو أمر لو استمر كان سيسبب من مصادقية الرئيس ووعوده وشعاراته.

يسود اعتقاد أن الأحزاب ستقبل بالأمر الواقع، وأن حكومة التكنوقراط ستكون بمثابة حل يحفظ ماء وجه الجميع

يسود اعتقاد أن الأحزاب ستقبل بالأمر الواقع، وأن حكومة التكنوقراط ستكون بمثابة حل يحفظ ماء وجه الجميع

وفيما كان الرئيس يراهن على تحالف حكومي لديه قاعدة برلمانية أوسع من منظومة ما بعد ثورة 2011، إلا أنه اكتشف أن ثورية تلك الأحزاب تقف عند حدود الشعارات، وأن تشابكها مع الفساد والبيروقراطية والرغبة في اختراق مؤسسة السلطة يجعلانها ألياً في صف مقابل لخياراته بقطع النظر عن خلفه المكشوف مع حركة النهضة والخلاف على الصلاحيات وتناويل النصوص القانونية.

من هو المشيشي؟

كان تعيين هشام المشيشي، وهو رجل إدارة وخريج منظومة ما قبل الثورة، والسعي لتشكيل حكومة كفاءات وطنية سواء دعمتها الأحزاب أم لم تدعمها، فيه إشارة واضحة من قيس سعيد إلى أن المرحلة القادمة لن تكون مرحلة أحزاب، وأن التونسيين يفقههم ما حملوا من صراعات وصراخ وتصفية حسابات، سرا وعلناً،

